العراق إلى أين؟ العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلاّ المبادرة الوطنيّة (1 من 2)

بوش أوفد رامسفيلد ورايس الى صدام في السجن عارضاً إطلاق سراحه ومعاملة رئاسية وحماية لكنه رفض

الأخطاء الأمريكية ليست تكتيكية وإنما استراتيجية وهناك خمسة أنواع للإرهاب.. ولا علاقة للمقاومة بها

د. خير الدين حسيب*

أولاً: أهداف أمريكا من احتلال العراق

لا أريد أن أدخل في تفاصيل الحرب وكيف حصلت وتطوراتها وهو ما أصبح معروفاً، ولكن ما يهمني هو التأكيد على المرحلة الحالية وعلى المستقبل. ومع ذلك فلا بد من بعض الملاحظات التي سوف تساعدنا في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

فإذا استخدمنا طريقة التحديد بالاستبعاد Process of Elimination، في الإجابة عن التساؤل حول ما هي الأهداف التي يمكن أن تكون أمريكا قد سعت إليها من وراء غزو العراق واحتلاله، واستبعدنا الأمور التي هناك اتفاق على عدم صحتها (مثل أسلحة الدمار الشامل وعلاقة النظام السابق بالقاعدة والديمقراطية..)، فإنه ستبقى عندنا ثلاثة أهداف محتملة غير معلنة: هدف استراتيجي بسبب موقع العراق، وهدف النفط والسيطرة عليه، والهدف الثالث هو حماية أمن إسرائيل. تلك هي الأهداف غير المعلنة المتبقية والمحتملة لغزو واحتلال أمريكا للعراق.

ثانياً: موقف الدول العربية من احتلال العراق

أما بالنسبة للدول العربية وموقفها من احتلال العراق، فهناك اتفاقية بين الدول العربية تعرف بـ «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» ووُقعت هذه الاتفاقية في عام 1950 وانضمت إليها جميع الدول العربية التي استقلت بعد ذلك التاريخ ووقعت عليها والتزمت بها. وحسب اتفاقية الدفاع العربي المشترك فإنه في حالة تهديد أي دولة عربية عسكرياً من قبل دولة غير عربية فإن على جميع الدول العربية أن تهب لمساعدتها بما في ذلك عسكرياً وتعتبر هذه حرباً على جميع الدول العربية. وحتى في حالة التهديد بالعدوان فإن جميع الدول العربية مُلزمة بأن تأتي لمساعدة الدولة العربية المعنية. وأكثر من هذا، تنص الاتفاقية على أنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تعقد اتفاقية عسكرية وأمنية مع دولة أخرى غير عربية إذا كان ذلك يهدد الأمن القومي العربي. هذا على الورق، وما حصل في الواقع كان مختلفاً.

فقبل الحرب كان هناك تحريض من بعض الأنظمة العربية على الحرب على العراق، إلى حد الزعم من بعضهم بأن لديه معلومات استخباراتية موثوقة من داخل العراق تقول إن العراق لديه مختبرات متنقلة لصنع الأسلحة البيولوجية. وتم نقل هذه المعلومات إلى الرئيس بوش، وتجدون التفاصيل الخاصة بهذه المعلومات في كتاب بوب وودوورد خطة الهجوم Plan of Attack. إضافة إلى هذا فإن اثنين من رؤساء الدول العربية أبلغوا تومي فرانكس الذي كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية أثناء احتلال العراق أن العراق يملك أسلحة دمار شامل، وقد أشار تومي فرانكس في كتابه الذي نشره عن الحرب بعنوان (جندي امريكي) الى هذا بوضوح. هذا كله فضلاً عن إتاحة القواعد البرية والمياه الإقليمية والأجواء الوطنية لعدد من الدول العربية للقوات الأمريكية لاستخدامها في عملية الهجوم والغزو ضد العراق، وعموماً يمكن تصنيف موقف الأنظمة العربية من احتلال العراق ما بين «ساكت» أو «خائف» أو «متواطئ علناً» أو «متواطئ سراً».

لهذا فإنه عندما نتحدث عن الحلول الممكنة وما يُطرح من إرسال جيوش عربية للمساعدة في المحافظة على الأمن في المدن العراقية الرئيسة، يجب أن نكون واضحين من أن هذه الدول العربية التي هي إما حرضت على أو ساهمت في الحرب بتقديم التسهيلات العسكرية واللوجستية للقوات المحتلة، لا يمكن أن يُتوقع منها أن تساهم في حل المشكلة الحالية إلا في حدود ما تطلبه السياسة الأمريكية منها.

ثالثاً: الأخطاء الأمريكية في احتلال العراق

تعرفون الآن ما حصل منذ الغزو والاحتلال وغيره. فما هي الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في احتلالها للعراق؟

اعترفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ارتكبت آلاف الأخطاء التكتيكية بقولها: «أعرف أننا ارتكبنا أخطاء تكتيكية. الألوف منها. إنني واثقة». ومن المفيد أن نرى ما اذا كانت هذه الأخطاء هي فعلاً أخطاء تكتيكية أم أخطاء استراتيجية.

1 ـ فحسب معاهدات جينيف ولاهاي فإن الجيوش المحتلة، وأمريكا اعترفت للأمم المتحدة أنها كانت محتلة للعراق، وذلك في الرسالة الأمريكية الموجهة إلى مجلس الأمن والتي صدر على أساسها القرار 1453 الذي حدد أنها دولة محتلة، حسب هذه الاتفاقيات تكون مسؤولة عن الأمن في البلد الذي تحتله. والذي حصل في العراق أنه في الأيام الأولى في بغداد نُهبت متاحف العراق، ونُهبت السجلات الحكومية والمكتبات وكل ما يتعلق بمؤسسات الدولة من سجلات وغيره، بحيث تم القضاء على ذاكرة العراق وتُرك الأمر على هذا الشكل ما بين حرق ونهب وسرقة وما إلى ذلك من أعمال. والسؤال هو هل كان هذا متعمداً أم نتيجةً لعدم التخطيط أو أمور أخرى؟ وهناك مجال للاجتهاد. ولكن روبرت فيسك الصحافي البريطاني المعروف ومراسل صحيفة «اندبندنت» في الشرق الأوسط، والذي كان موجوداً في العراق عند الاحتلال، ذكر في كتابه الذي صدر مؤخراً، وأكد أن هذه الأعمال تمت تحت بصر قوات الاحتلال الموجودة هناك والتي لم تحرك ساكناً لمنعها أو وقفها.

2 ـ وعندما دخل الجيش الأمريكي إلى العراق لم يعد أحد في الإدارة الأمريكية أو في القيادة العسكرية يتكلم عن شيء اسمه الشعب العراقي، هم بدأوا يتكلمون عن شيعة وسنة، وعرب وأكراد تركمان إلخ، وقاموا بتشجيع العملية الطائفية في العراق، وقاموا بتشكيل مجلس الحكم المؤقت على أساس تقسيم طائفي واثني (عنصري) واستمرت العملية السياسية كلها على هذا الأساس، وكما سنجد بعد قليل أنهم يحصدون الآن نتائج ما زرعوه في تلك الفترة. فإلى أي حد يعكس هذا واقع الشعب العراقي؟

بداية، يجب الإشارة إلى إن حوالي ثمانين بالمئة من الشعب العراقي هم عرب، وأن نسبة 95 بالمئة من السكان هم مسلمون. ومنذ استقلال العراق في عام 1920 وحتى احتلال العراق عام 2003 لم يشهد العراق أي صراع طائفي، خلافاً للبنان أو أي بلد آخر حيث توجد فيه مصاعب طائفية. ومن بين رؤساء الحكومات الذين تولوا السلطة بين عام 1920 وعام 2003 (قبل الاحتلال) كان تسعة منهم من العرب الشيعة واثنان من الأكراد. ومن بين 18 من رؤساء الأركان في الجيش العراقي كان ثمانية من الأكراد أي حوالي 44 بالمائة وهي أكبر من نسبتهم في السكان (16,4 بالمئة). وفيما يتعلق بحزب البعث نفسه، فإن غالبية أعضائه كانت من الشيعة، كما كانت أغلبية قيادة حزب البعث، بغض النظر عما كان للقيادة من سلطة حقيقية، من الشيعة. ومن بين الخمسة والخمسين شخصاً الذين نشرت صورهم سلطات الاحتلال وكانوا مطلوبين منها فقد كانت 35 بالمئة منهم من العرب الشيعة. ومن ثم فإن ما تمارسه سلطة الاحتلال في العراق شيء جديد، وقد بدأت بدعم العرب الشيعة ضد السنة ثم أظهرت تحولاً نحو دعم العرب السنة ضد الشيعة. والآن فإنها تزرع ما حصدت.

كذلك من المهم أن نعرف كم كانت نسبة الأكراد في العراق ـ حسب تعداد عام 1957 ـ وهو التعداد الوحيد الذي تضمن سؤالاً عن اللغة الأم حيث نستطيع أن نستدل من ذلك عدد الأقليات المختلفة. وقد نظر الأكراد إلى هذا التعداد كأساس لنسبتهم بين السكان وكان ذلك قبل ثورة 1958. وحسب هذا التعداد فإن نسبة الأكراد كانت 16,4 بالمئة. ومدينة كركوك نفسها ـ التي يحاول الأكراد الآن المطالبة بها ـ كانت الأغلبية فيها حسب ذلك التعداد من التركمان والعرب. وينطبق هذا على محافظة كركوك فالأغلبية هي من التركمان والعرب.

إلا أن قوات الاحتلال وسلطاته تتجاهل هذه الحقائق ويجري تحريف الأمور فيما يبث إعلامياً، ولم يظهر تفسير مضاد أو تفسير في الإعلام يشرح الأمر للشعب.

3 ـ على الرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على احتلال الجيش الأمريكي للعراق، فإننا نلاحظ أن الأمن في تدهور مستمر، وكذلك الخدمات من كهرباء وصحة ومياه شرب وغيرها، وهذا باعتراف السلطات والتقارير الأمريكية نفسها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ورغم صرف مليارات الدولارات على مشاريع الكهرباء في العراق، فإن الطاقة الإنتاجية للكهرباء الآن هي أقل مما كانت عليه قبل الاحتلال رغم أن العراق كان يعاني حينئذ من حصار استمر ثلاث عشرة سنة.

4 ـ كما جاء قرار حل الجيش العراقي وتسريح مئات الألوف من الضباط والجنود العراقيين بمثابة حل للجهاز الرئيسي لحفظ القانون والنظام في البلد وترك الجنود بلا عمل، الأمر الذي أجبر كثيرين منهم على البحث عن حلول عنيفة.

5 ـ ثم كان قرار اجتثاث البعث. وقد طبق هذا على كل موظفي الحكومة في جميع المستويات وأياً كانت الدائرة التي يتبعونها، بما في ذلك موظفو المدارس الحكومية...إلخ. الأمر الذي أدى إلى فراغ كبير ـ وكذلك الى حقد كبير ـ وأدى إلى خفض مستوى الخدمات التي تقدم للعراقيين، وهو كان متدهوراً أصلاً بسبب العقوبات التي كانت مفروضة على العراق لسنوات طويلة قبل الغزو.

6 ـ أخطاء في التقدير، فلم يحسنوا تقدير العدد المطلوب من الجنود لضبط الوضع في العراق بعد الاحتلال، كما لم يقدروا حجم المقاومة للاحتلال وعدم الترحيب بهم كما توقعوا، وكذلك عدم تقديرهم الجيد لدور إيران في العراق، وإعلان العراق «نموذجاً للديمقراطية» في الشرق الأوسط ونموذجاً للتغيير الديمقراطي في المنطقة، وإذا بالعراق يتحول إلى نموذج يخشى الجميع في المنطقة وخارجها، والأمريكيون في الطليعة، أن يتكرر في أي مكان آخر.

7 ـ فإذا لم تكن هذه أخطاء استراتيجية، فماذا تكون الأخطاء الاستراتيجية إذن؟

رابعاً: السياسة الأمريكية الحالية في العراق

إنني أحاول أن أضع أمامكم الخطوط العريضة للسياسة، والاستراتيجية الأمريكية الحالية في العراق، وأن أشارككم في فهم إلى أي حد يمكن لهذه الاستراتيجية أن تنجح؟ وإذا كان لا يبدو أنها ستنجح، فما هو البديل أو البدائل لإخراج أمريكا من مأزقها الحالي؟

في تقديري، وفي حدود معلوماتي، فإن الاستراتيجية الحالية للولايات المتحدة في الوقت الحاضر تقوم أساساً حول ما يسمى «العملية السلمية» وتتضمن ما يلي:

1 ـ بعد أن تم «الاستفتاء» على الدستور، و«الانتخابات» التي تمت في 15 كانون الأول (ديسمبر) السابق (2005) ونجحت فيها الولايات المتحدة في إشراك بعض من يسمون «العرب السنة» بما في ذلك «الحزب الإسلامي العراقي» وما يسمى «الحوار الوطني ـ التوافقي» و«جبهة الحوار الوطني»، فإنها ومن خلال تضخيم أهمية هذه المشاركة وكذلك تضخيم الثقل الحقيقي للأطراف السنية المشاركة، فإنها قد نجحت جزئياً في إعطاء الانطباع بأن جميع التكوينات السياسية والاجتماعية في العراق قد ساهمت في العملية الانتخابية، رغم كل التزوير الذي تم فيها. وقد ساعد الإدارة الأمريكية في ترويج هذه الانطباع، أن «المقاومة الوطنية العراقية» قد سمحت بهدنة خلال فترة الانتخاب أعطت انطباعاً بموافقتها غير المباشرة على العملية السياسية، رغم ما تقوله المقاومة الوطنية بأن موقفها هذا كان استجابة لرغبة شعبية واسعة للاشتراك في انتخابات 15 كانون الأول (ديسمبر) الأخيرة لأسباب مختلفة.

2 ـ محاولة التفاوض وإجراء الاتصالات مع أطراف المقاومة المختلفة، عدا جماعة الزرقاوي، وكل على حدة، لإيقاف المقاومة والمشاركة في العملية السياسية. وقد فشلت حتى الآن في ذلك.

وقد اضطرت الولايات المتحدة بعد فشلها في إقناع المقاومة بالمشاركة في العملية السلمية، إلى اللجوء إلى وسيلة أخرى لعلها تبين مدى الوضع الحرج الذي تجد نفسها فيه، حيث اضطرت إلى الاستعانة بالرئيس العراقي صدام حسين في سجنه لإقناع المقاومة بالالتحاق بالعملية السياسية. وفي هذا الإطار من المفيد أن أذكر لكم معلومة مهمة لم يتطرق إليها الإعلام حتى الآن، ذلك أنه بغض النظر عن الخطاب الأمريكي عن النظام السابق وعن صدام حسين، فإن الإدارة الأمريكية في محاولتها للمفاوضة مع المقاومة وإيجاد تسوية سياسية، اتصلت بالرئيس صدام حسين في سجنه وكانت هناك مجموعة من الشخصيات العالمية مثل أحمد بن بيلا ونيلسون مانديلا وغيرهم قد رأوا الرئيس بوش بشأن موضوع صدام حسين والوضع في العراق. والرئيس بوش أرسل دونالد رامسفيلد إلى بغداد في مهمة خاصة وقابل صدام حسين وعرض عليه أن يخرج هو وعائلته وجميع أقاربه ويختار أي بلد أوروبي يريده وتضمن له الولايات المتحدة المعاملة على مستوى رئاسي وكل الضمانات والحماية وغيرها مقابل أن يطلب من المقاومين من حزب البعث أن يوقفوا المقاومة ويلتحقوا بالعملية السياسية. والرئيس صدام حسين رفض هذا رفضاً باتاً. ثم جُددت المحاولة مرة ثانية، فمحامي الرئيس صدام حسين أعطى الانطباع بأنه ربما يكون الآن مستعداً، وهذه المرة ذهبت كوندوليزا رايس وقابلت صدام حسين قبل مدة، وعرضت عليه العرض نفسه، ورفض صدام هذا العرض مرة أخرى رفضاً باتاً. وأعلن أنه لو أراد أن يترك العراق لكان تركه سابقاً لكنه موجود في العراق ويريد أن يموت في العراق وتفاصيل أخرى.

3 ـ استكمال العملية السياسية بتشكيل حكومة جديدة موالية للولايات المتحدة، وتوقيع اتفاق أمني ودفاعي معها يتضمن انسحابها من المدن العراقية الرئيسية إلى القواعد التي قامت بإنشائها في العراق، وبعد أن يتم استكمال بناء ما يسمى «الجيش العراقي الجديد» وقوات الشرطة وغيرها من القوات الأمنية، وأن يقتصر دورها بعد ذلك على تأمين التغطية الجوية لتلك القوات العراقية، وإذا ما تطلب الأمر الطلب من جامعة الدول العربية من خلال الحكومة العراقية الجديدة الموالية لها، إرسال قوات عسكرية عربية و/أو إسلامية لتتولى حماية المدن الرئيسية العراقية وإلى أن تتمكن القوات الحكومية الجديدة من تولي تلك المسؤولية.

4 ـ أن يقتصر وجود القوات الأمريكية، بعد تنفيذ ما ورد في الفقرة (3) أعلاه على أربعة قواعد عسكرية رئيسية في العراق.

خامساً: ما مدى إمكانية نجاح هذه الاستراتيجية الأمريكية في العراق؟

يمكن القول إن مدى نجاح هذه الاستراتيجية في العراق تعترضه الصعوبات التالية:

1 ـ تعثر العملية السياسية في العراق، حيث رغم كل الضغوط الأمريكية فإن الأطراف العراقية المختلفة لم تتمكن حتى الآن، وبعد مضي أكثر من أربعة أشهر على الانتخابات، من الاتفاق على رئيس للوزراء.

2 ـ وحتماً بعد أن يتم الاتفاق على رئيس للوزراء والمواقع الرئيسية الأخرى وعلى المحاصصة الطائفية في اختيار الوزراء، فلا يتوقع أن تكون هذه الوزارة فاعلة وأن تتمكن من ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار وتحسين الخدمات للشعب العراقي من كهرباء وماء وصحة وغيرها، والتي هي جميعاً آخذة بالتدهور منذ الاحتلال وحتى الآن، وخاصة أن الأطراف المختلفة المشاركة في الحكومة الجديدة، وبفرض نجاحها، تنطلق من اعتبارات طائفية ومذهبية وعنصرية ولا تمتلك أفقاً وطنياً يجمعها فيما بينها، مما سيعكس نفسه في صراعات داخلية بينها وفي أدائها. وبالتالي من المتوقع أن تفشل هذه الوزارة، حتى لو تمّ تشكيلها، في المهمات الرئيسية المتوقعة منها.

3 ـ ستحتاج الحكومة الجديدة، حتى إذا تم تشكيلها، وكذلك البرلمان الجديد، إلى إصدار (55) قانوناً لتطبيق بعض مواد الدستور التي تحتاج إلى هذه القوانين، وبعض هذه القوانين تمثل قضايا شديدة الخلاف والحساسية بين التكوينات السياسية المختلفة حالياً في العراق.

4 ـ كما يتطلب الأمر من هذه الوزارة الجديدة والبرلمان، أن يقوما بتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور الذي تم الاتفاق عليه في استفتاء تشرين الأول (اكتوبر) الماضي (2005) والذي ينص على تشكيل لجنة خلال مدة لا تزيد عن (120) يوماً لإعادة النظر في الدستور حول المواد المختلف عليها فيه.

5 ـ وحتى إذا نجحت الحكومة الجديدة في تشكيل هذه اللجنة، فإن المطلوب موافقة هذه اللجنة على التعديلات المقترحة، وهو أمر غير مؤكد، ثم موافقة الحكومة ومجلس النواب على هذه التعديلات المقترحة وهو أمر في غاية الصعوبة.

6 ـ وحتى لو وافقت الحكومة والبرلمان على التعديلات المقترحة من قبل اللجنة، فإنها يجب أن تعرض خلال (60) يوماً على الاستفتاء الشعبي. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن التعديلات (أو الدستور المعدل) سيمر بكل هذه المراحل بنجاح بما فيها عملية الاستفتاء، فإن بإمكان أية ثلاث محافظات أن تسقط هذا الدستور المعدل (التعديلات) إذا صوّت ثلثا الناخبين فيها برفض التعديلات، وهو أمر محتمل جداً إذا كانت التعديلات لا تلائم الأكراد حيث بإمكانهم إفشالها من خلال رفض ثلثي الأكراد في محافظات أربيل والسلمانية ودهوك، أو إذا كانت التعديلات لا تلائم قائمة الائتلاف فيمكن أن يحصلوا على رفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات على الأقل في الجنوب و/أو وسط العراق لرفض هذه التعديلات.

7 ـ وجميع ما ذكر أعلاه هو نتيجة لغياب الممارسة والثقافة الديمقراطية في العراق. فمنذ ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 لم يمارس العراقيون أبداً تصويتاً حقيقياً في انتخابات، فإذا ما أخذت الفترة من 1958 إلى 2003 نجد أننا نتحدث عن 45 عاماً، وإذا زعمنا أن الشخص يكون قد وصل إلى النضج السياسي في عمر الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة نستطيع أن نقول إنه حينما وقع الاحتلال كان جميع العراقيين من عمر الستين فأقل ممن لم يمارسوا الديمقراطية في العراق.

فماذا عن القوى السياسية في العراق؟ الأحزاب السياسية التي جاء معظم قادتها مع قوات الاحتلال لم يمارس أي منها أية ديمقراطية. قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية معينون ولم ينتخبوا أبداً، وينطبق هذا على إبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي، وحتى على الأكراد، إذ يقال أحياناً إن كردستان نموذج للديمقراطية. حسناً إن المرة الوحيدة التي جرت فيها انتخابات برلمانية ـ لانتخاب برلمان كردي ـ كانت في عام 1994، وقد عاش هذا البرلمان عاماً واحداً وشكلت حكومة موحدة انقسمت بعد ذلك إلى حكومتين، واحدة في السليمانية وواحدة في آربيل، وجرى قتال إلى حد أن مسعود برزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردي طلب العون من صدام حسين لاخراج أتباع جلال الطالباني منها. ومسعود برزاني لم يجر أبداً انتخابات في حزبه وهو يتزعم هذا الحزب، وينطبق الأمر نفسه على جلال طالباني حتى الآن. وقد أعلنا أنهما سيوحدان حكومتيهما مرة أخرى في غضون عامين، ولكن أكثر من ثلاث سنوات مضت ولم يفعلا شيئاً من هذا القبيل. وإذن فهذه تنظيمات ميليشيا وهؤلاء قادة ميليشيات، وينبغي أن نضع هذا في اعتبارنا حينما نتحدث عن مستقبل الديمقراطية في العراق.

لم أكن أقصد مما ذكرت أننا ينبغي أن لا نبدأ العملية الديمقراطية، إنما يتعين علينا أن نعي حدود هذه العملية. والصعوبة الأخرى الواضحة الآن بعد الانتخابات بشأن تشكيل مجلس وزراء تكمن في أنه لا يوجد قادة يملكون القوة أو الصدقية أو حتى الرغبة في تجميع أحد حولهم إلا من ينتمون إلى ديانتهم أو جماعتهم العرقية. فكيف يمكن تشكيل حكومة موحدة من هذه الجماعات؟

هذه هي المحنة التي تواجهها إدارة بوش الآن في العراق. ويمكن للمرء أن يقول بأمان إن الاستفتاء على الدستور وانتخاب مجلس جديد للنواب في كانون الأول (ديسمبر) 2005 لم يأتيا بأمن أو استقرار، إنما هما ـ عوضاً عن ذلك ـ كشفا عمق الانقسامات الطائفية والعرقية في العراق.

8 ـ ويضاف إلى كل ذلك استمرار المقاومة الوطنية العراقية بعد فشل القوات المحتلة في العراق في إجراء حوار معها للتخلي عن المقاومة والانخراط في العملية السياسية، حيث فشلت الإدارة الأمريكية في إقناع أطراف المقاومة الوطنية بذلك، والتي تطالب قبل الدخول في أية مفاوضات بإعلان الإدارة الأمريكية عن استعدادها للانسحاب من العراق خلال مدة وجيزة بدون ترك أية قواعد عسكرية وراءها في العراق، وأن المفاوضات يمكن أن تتم بعد إقرار الإدارة الأمريكية بذلك وحول تنفيذ ذلك. وهنا لا بد من بعض التوضيح حول المقاومة العراقية.

المقاومة العراقية

سأعطي خلاصة سريعة عن المقاومة في العراق، فأولاً يجب التفريق بين المقاومة والعمليات الإرهابية. هناك عمليات إرهابية من قتل وخطف واستهداف مدنيين، وهذه أمور مُدانة بكل المعايير وبكل القوة، ولكن القضاء على هذه العمليات الإرهابية ليست مسؤولية المقاومة، لأن الأمن هو مسؤولية قوات الاحتلال وما تسمى الحكومة العراقية المؤقتة. أما المقاومة فهي أمر آخر.

في أدبيات التقارير الأمريكية يطلقون عليها اسم التمرد Insurgency ولا يستعملون كلمة المقاومة فيما عدا المجموعة الدولية للأزمات Resistance فهي تسميها أحياناً مقاومة وأحياناً أخرى تمرداً.

وقيل كلام كثير حول المقاومة وحول ما إذا أعد لها قبل الغزو أو بعد الغزو. ومن الملاحظ من تجارب المقاومة في دول مختلفة، أنه كانت هناك فترات تحضيرية تستغرق ما بين ستة أشهر إلى سنة بين الاحتلال وبدء المقاومة. أما في حالة العراق فقد سقطت بغداد في 9 نيسان (أبريل) 2003 والمقاومة بدأت في الشهر نفسه. وهذا أثار الكثير من الجدل حول ما إذا كانت المقاومة معداً لها مسبقاً ومهيأ لها، وهناك تقارير مختلفة وآراء مختلفة حول هذا الموضوع. لكن أياً كان، سواء أعد قسم منها قبل الغزو أو بعد الغزو مباشرة، فالمقاومة موجودة ومستمرة وتتزايد.

بالنسبة لمن يريد أن يأخذ معلومات أكثر حول المقاومة، هناك تقريران صدرا مؤخراً. أحدهما أعتقد أنه من أهم التقارير التي صدرت حول المقاومة، وهو التقرير الذي صدر يوم 23 آذار (مارس) الفائت بعنوان Iraq's Evolving Insurgency and the Risk of Civil War لأنتوني كوردسمان الأستاذ بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، ويقع التقرير في أكثر من 200 صفحة لكن الخلاصة التنفيذية والاستنتاجات لا تدع مجالاً للشك في أن هناك مقاومة متزايدة ومنتشرة وعلى درجة عالية من التخطيط والتقدم التكنولوجي، وهي في سباق مع البنتاغون في بعض العمليات. على سبيل المثال أذكر حالة منها، هناك شيء يسمونه Road Side Bomb أي المتفجرات التي تزرع على جوانب الطرق والمصطلح التقني لها هو IED وهذا اختصار لعبارة أي أجهزة Improvised Explosive Devices تفجير مرتجلة؛ وأكثر من 50 بالمئة من الإصابات القاتلة في القوات الأمريكية و70 بالمئة من الجرحى هي بسبب هذا النوع من المتفجرات. وفشلت كل المحاولات من البنتاغون للقضاء على هذا النوع، ومؤخراً اضطر البنتاغون أن يعيد جنرالاً متقاعداً للعمل مع فريق وخصصوا لهم 3,2 مليار دولار لمحاولة مكافحة الـ Road Side Bomb في العراق، وهذا مثال فقط.

والتقرير يشمل معلومات مفصلة حول القيادة وغيره. والتقرير الثاني المهم والمكمل في الحقيقة لهذا التقرير هو التقرير الذي نشرته المجموعة الدولية للازمات وعنوانه: المقاومة تتحدث عن نفسها: قراءة المقاومة العراقية

أكثر من زرقاوي

وأعود إلى حديثي عن المقاومة. وكما ذكرت هناك مجموعة من الأعمال هي أعمال إرهابية لا علاقة بها بالمقاومة، ومن ضمن هذه الأعمال الإرهابية تدخل مجموعة ما يسمى بالزرقاوي إلخ، ولكن هل الزرقاوي موجود أم لا؟ في الحقيقة الزرقاوي موجود ولكن هناك أكثر من زرقاوي، فهناك زرقاوي أمريكي وهناك زرقاوي موساد وهناك زرقاوي إيراني وهناك زرقاوي حقيقي. بعض القوات الخاصة الأمريكية تقوم بعمليات باسم جماعة الزرقاوي والقاعدة إلخ، وهناك قسم آخر، فالزرقاوي لديه إمكانيات مالية كبيرة وهناك مجموعات من عشرة أو 15 أو ربما 20 إلخ، والذين لديهم لسبب أو لآخر مآخذ على القوات الأمريكية، فيأخذون إمدادات من مال وسلاح من الزرقاوي ويُخترقون من قبل بعض القوات الخاصة سواء كانت أمريكية أو إيرانية أو موساد ويقومون بعمليات وتحسب كلها ضمن الزرقاوي.

وعلينا دائماً أن نفرق بين الإرهاب والمقاومة. وفيما يخص الإرهاب هناك خمسة أنواع من الإرهاب في العراق.

الأول: ذلك الذي تنفذه قوات الاحتلال، وأعتقد أنه اصبح معروفا ما حدث في أبو غريب وأشياء أخرى. إن تقريراً نشر مؤخراً ـ قبل أربعة أيام فقط ـ من منظمة العفو الدولية عن اعتقال وتعذيب العراقيين على أيدي القوات الأمريكية في العراق وعلى أيدي قوات الحكومة. ولا يسمح لي الوقت بالخوض في هذا، ولكن التقرير متاح على موقع منظمة العفو الدولية على الانترنت، ولست أظن أن هذا شرف لأي جيش في العالم، إنه عار.

هناك جماعات إرهابية شكلتها قوى خاصة تمارس هذه الأمور، وقد نشر في 31 آذار (مارس) تقرير يفيد أن جيشاً ثالثاً عراقياً ليس تحت سيطرة وزارة الدفاع موجود في العراق، وهو تحت سيطرة القوات الأمريكية وأولئك وحدهم هم الذين يؤدون المهام القذرة. لقد أكدت وزارة الدفاع هذا التقرير. وعلى الرغم من أن أحد القادة العسكريين الأمريكيين أنكره، إلا أن مسؤولين عراقيين أكدوه.

النوع الثاني: من الإرهاب هو ما تمارسه قوات الحكومة الانتقالية الحالية.

والنوع الثالث: تمارسه الأحزاب السياسية الرئيسية الحاكمة في العراق في الوقت الحاضر وميليشياتها.

أما النوع الرابع: فهو الذي تمارسه مخابرات حكومات أجنبية معنية بتفتيت العراق واضعافه، وذلك مثل المخابرات الإسرائيلية (الموساد) وغيرها الذين يعملون جميعاً في العراق.

وهناك النوع الخامس: من الإرهاب وتمارسه القوى التي تزعم أنها مقاومة: وهي قوى لا علاقة للمقاومة الوطنية الأصيلة بها. وهذه تشمل ما يسمى عادة في أجهزة الإعلام بالقاعدة أو جماعات الزرقاوي، وهناك أكثر من زرقاوي، كما أشير إلى ذلك سابقاً.

---

* مدير مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت

** محاضرة القيت في مركز الدراسات العربية التابع لجامعة جورج تاون، واشنطن وستنشر في عدد ايار (مايو) من مجلة «المستقبل العربي»